



المركز المصري
للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

النقابات المستقلة محرومة من الشرعية

تقرير يرصد عقبات التأسيس والعمل في ظل غياب قانون الحريات النقابية
خمس عقبات أساسية تقف أمام النقابات الجديدة



(مسودة ليست للنشر)

عمال امنسيو تصوير هبه خليفة



مظاهرة اتحاد العمال، تصوير هبه خليفة

تلقت حركة تأسيس النقابات المستقلة في مصر دفعة قوية بعد إعلان وزير القوى العاملة والهجرة السابق أحمد حسن البرعي عن اعتراف الحكومة بحرية تأسيس النقابات المستقلة في مارس 2011، وعلى مدار العام الماضي نجح عمال مصر في تأسيس نحو 300 نقابة مستقلة، بما يمثل قفزة هائلة في معدلات تأسيس النقابات في مصر، وذلك بالرغم من كل العوائق التي واجهتهم خلال تأسيس تلك النقابات وممارسة عملها، والتي يرجع السبب الرئيسي فيها إلى تأخر صدور قانون للحريات النقابية يوفر الحماية لتلك العمالة.

وفي هذا التقرير، الذي يصدر مع أول أيام عمل برلمان ما بعد الثورة، نعرض لكم أبرز عوائق التأسيس والعيوب الهيكلية في النقابات الجديدة.

لم توفر وزارة القوى العاملة والهجرة معلومات دقيقة للباحثين عن عدد النقابات التي تم تأسيسها بعد الثورة، إلا أن الاستقصاءات المبدئية تشير إلى أنه تم تأسيس أكثر من 300 نقابة جديدة خلال تلك الفترة، وهو ما يمثل طفرة كبيرة في تاريخ التنظيم النقابي في مصر.

وجاء اندفاع العمال خلال الأشهر الماضية لتأسيس النقابات مقادا بافتقاد قطاع كبير منهم للتنظيم النقابي الذي يدافع عن مصالحهم، ففي القطاعات التابعة للدولة تسبب انفراد اتحاد نقابات عمال مصر (الاتحاد الرسمي الوحيد قبل ثورة يناير) بالعمل

النقابي في تراخي أداء قطاع كبير من نقاباته وعدم مشاركتها بفعالية في مساندة احتجاجات العمال المختلفة، واقتصار مهامها في كثير من الأحوال على تقديم الخدمات الصحية والرحلات الترفيهية، مع عدم ملائمة تلك الخدمات لتطلعات العمال كما يقول محمد عابدين، الموظف بمصلحة الضرائب علي المبيعات "قبل الثورة ترددت علي مقر النقابة التابعة لاتحاد عمال مصر وسألتهم ماذا سيقدمون لنا، ولم أجد أي شيء تقريباً".

وفي القطاع الخاص كان هناك غياب شبه تام للتنظيم النقابي في ظل أعمال التهريب التي كان بعض أصحاب العمل يمارسونها ضد العمال عند محاولة تأسيس نقابة. ومع بدء الحركة النقابية المستقلة قبل الثورة، منذ معركة تأسيس نقابة الضرائب العقارية، وإعلان اتحاد النقابات المستقلة يوم 31 يناير 2011، ثم اعتراف حكومة عصام شرف بحق العمال في تأسيس النقابات خارج نطاق اتحاد العمال الرسمي، تحمست الكثير من الروابط العمالية التي كانت مؤسسة خارج النطاق الرسمي إلى أن تتحول إلى العمل النقابي، حيث كان العمال في قطاعات مثل مصلحة الكهرباء والضرائب على المبيعات قد أسسوا قبل الثورة على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" صفحات للتواصل والتناقص في مشكلاتهم العمالية، وكانت تلك المجموعات بذرة لنقابات جديدة تم تأسيسها في قطاعات تابعة للدولة، كما شهد القطاع الخاص طفرة في معدلات تنظيم أشكال الاحتجاج العمالي المختلفة بعد الثورة، وهي الاحتجاجات التي أفرزت تجمعات وقيادات عمالية شعرت بأهمية قوتها التنظيمية وقررت أن تتحول إلى نقابات، كما أوضح سعد شعبان، رئيس اتحاد النقابات المستقلة بمدينة السادات الصناعية "تجربة الاحتجاج العمالية تفرز تلقائياً القيادات النقابية، والتي تمر باختبار صعب خلال فترة الاحتجاج حيث يظهر أمام العمال مدى قدرة تلك القيادة التعبير عنهم في مواجهة صاحب العمل، وبعد انتهاء الاحتجاج العمالي يبحث العمال تلقائياً مسألة تأسيس نقابة".

إلا أن تجربة تأسيس النقابات وعملها التنظيمي واجهتها خمسة عقبات رئيسية وهي:

1 : عدم الاعتراف بشرعية النقابات المستقلة

عانى النقابيون الجدد من أشكال مختلفة من التشكيك في شرعيتهم، وساهم في ذلك بشكل كبير تأخر صدور مرسوم بقانون الحريات النقابية حتى الآن بالرغم من انتهاء الحكومة من مشروع القانون في نوفمبر الماضي بعد مناقشات طويلة حوله مع العمال واصحاب العمل، الأمر الذي جعل شرعية تلك النقابات الجديدة مبنية على قرار حكومي.

وفي بعض الهيئات الحكومية تقاضى النقابيون المستقلون بترويج شائعات عن تراجع الحكومة عن الاعتراف بالنقابات المستقلة، كما مارس بعض نقابيو الاتحاد العام لعمال مصر محاولات لضم بعض النقابات المستقلة لهذا الاتحاد مستغلين تمتع الاتحاد القديم بالشرعية، كما واجه بعض النقابيون الجدد شائعات للحض على عدم الانضمام اليهم حيث وصلت على حد قول علاء إبراهيم النقابي بمصلحة الضرائب علي المبيعات إلى "حد الترويج بأننا سنتسبب في رفع تكاليف الاشتراك النقابي من 2 جنيه الي 15 جنيه".

وفي القطاع الخاص رفض الكثير من أصحاب العمل التعاون مع النقابات المؤسسة لديهم، وتوفير أماكن لتنظيم الانتخابات للتصويت على مجلس النقابة مما أضطر بعض النقابيين في المنطقة الحرة للاستثمار في بورسعيد لإجراء الانتخابات على الرصيف.

وعانت بعض العمالة من عدم اعتراف وزارة القوى العاملة ذاتها بحقها في تأسيس نقابة، مثل عمالة بنك المصرف العربي الدولي، والذين رفضت الوزارة إيداع أوراقهم بسبب عمل البنك بترخيص أجنبي "كيف يتم حرمان عمالة مصرية من التنظيم النقابي بحجة العمل في مؤسسة أجنبية؟" يتساءل زكي مراد القيادي النقابي بالبنك.

2 : البيروقراطية تعطل عملية التأسيس

وفي ظل مصاعب تأسيس النقابات المستقلة، لم تقدم وزارة القوى العاملة التيسيرات الكافية لإتمام إجراءات التأسيس بشكل مرن، فبينما أنهى بعض النقابيون إجراءات إيداع الأوراق في "عشرة دقائق"، يقول محامون عماليون أن نقابيين آخرين عانوا من عدم توحيد إجراءات التأسيس التي تطلبها المأموريات التابعة لوزارة القوى العاملة، الأمر الذي كان يطيل من أمد عملية التأسيس خاصة في حالة تكبد نقابيون من الريف عناء السفر إلى المأموريات الواقعة في المناطق الحضرية لأكثر من مرة لإتمام عملية إيداع الأوراق "أعتقد أن بعض العناصر البيروقراطية بوزارة القوى العاملة كانت تقاوم عملية تأسيس النقابات لعدم استيعابها لمسألة الحرية النقابية، فقد تفاجئ هؤلاء الموظفون بالمعدلات المرتفعة لتأسيس النقابات في العام الماضي مما دفعهم لوضع العقبات البيروقراطية في مواجهتها خوفا من تعرضهم للمساءلة القانونية" يقول المحامي العمالي خالد علي.

ومع تزايد الشكاوى ضد العوائق البيروقراطية في مأموريات وزارة القوى العاملة، قامت الوزارة بنقل مهمة إيداع الأوراق إلى مسئول واحد إلا أن ذلك الإجراء لم ييسر من عملية إيداع الأوراق، حيث شكى الكثير من العمال من أن جعل الإيداع مركزيا في القاهرة كان يمثل صعوبة لتكدس المودعين من ناحية، أو حال غياب المدير المسئول عن استلام الأوراق معظم ساعات العمل الرسمية من ناحية ثانية، مما دفع الوزارة إلى إعادة مهمة إيداع أوراق النقابات إلى مأموريات الوزارة المنتشرة جغرافيا، الأمر الذي يوضح مدى ارتباط الإجراءات الحكومية في تيسير عملية تأسيس النقابات الجديدة.

3: مصاعب التمويل

من المفترض أن تعتمد النقابات العمالية في تمويل أنشطتها المختلفة على اشتراكات العاملين، إلا أن تأخر صدور قانون الحريات النقابية حتى الآن وضع العديد من العراقيل أمام النقابات الجديدة في مجال الحصول على التمويل.

في القطاعات التابعة للدولة يتم تحصيل اشتراكات النقابات التابعة للاتحاد العام لعمال مصر بشكل إجباري من مرتبات العاملين، وبطالب النقابيون الجدد بوقف عملية التحصيل الإجباري تلك، وتخيير العمالة بين السداد للنقابات القديمة أو النقابات المستقلة، إلا أن تلك المطالب لا تتم الاستجابة لها، الأمر الذي دفع العديد من النقابات المستقلة إلى الاعتماد على تقديم خدمات مخفضة السعر (كرحلات العمرة والمصايف) للعمال معتمدة على ارتفاع عدد العمالة المنضمة لها مما يمكنها من التفاوض مع الشركات الخاصة المقدمة لتلك الخدمات على أسعار خاصة، وإن كانت خدمات مثل الرحلات الترفيهية ليست من المهام الأصلية للنقابات إلا أن النقابات الجديدة احتاجت إلى تنظيم مثل تلك الخدمات لاجتذاب العمالة للانضمام إليها بسبب تقديم نقابات اتحاد عمال مصر لتلك الخدمات أيضا.

في القطاع الخاص يرفض قطاع كبير من أصحاب العمل اقتطاع قيمة اشتراكات النقابات المستقلة من رواتب العاملين المنضمين لتلك النقابات، بالرغم من عدم وجود لجان نقابية تابعة لاتحاد عمال مصر في تلك المصانع، ويبرر أصحاب العمل ذلك بأن وزارة



عمال الكتان - تصوير: هبة خليفة

القوى العاملة لا تقدم أي مستند رسمي باسم أمين صندوق النقابة الذي سيكون مسئولاً عن التصرف في تلك الأموال، كما يرفض بعض أصحاب العمل ذلك بسبب صعوبة إعادة هيكلة برامج الحاسب الخاصة بصرف رواتب العاملين والتي يتم صرفها من خلال البطاقات الالكترونية (كريدت كارد).

تلك المعوقات اضطرت بعض النقابيين إلى جمع اشتراكات العاملين بشكل يدوي، واستشعرت بعض القطاعات العمالية بالتشكك في مصداقية النقابات المستقلة بسبب غياب الإطار الشرعي عن المسؤولين عن تنظيم صرف أموال اشتراكات تلك النقابات.

4: معوقات ممارسة المهام النقابية

من المفترض أن لا ينتهي العمل النقابي عند مرحلة تأسيس النقابة، وإنما يعمل النقابيون على التواصل مع قواعدهم العمالية لممارسة أشكال الضغط المختلفة على أصحاب العمل للتعبير عن مطالبهم، وأيضاً التواصل مع القطاعات العمالية التي لم تنضم لنقاباتهم الوليدة بهدف ضمهم لتنظيمهم النقابي، إلا أن تأخر صدور قانون الحريات النقابية تسبب في وضع العراقيل أمام ممارسة النقابات المستقلة لتلك المهام، ففي القطاع الخاص والقطاعات التابعة للدولة يشكو النقابيون الجدد من عدم تمتعهم بالحق في التغيب عن العمل لممارسة المهام النقابية، والذي يتمتع به النقابيون في اتحاد عمال مصر، مما يضطر هؤلاء النقابيون إلى السحب من رصيد إجازاتهم الخاصة لأداء مهامهم النقابية، وتعرض بعض العمال في القطاع الحكومي إلى تخفيض حوافزهم بسبب تحركهم داخل موقع العمل للتواصل مع العمال خلال ساعات العمل الرسمية.

ويشكو بعض النقابيون في القطاعات التابعة للدولة من التفرقة في المعاملة بينهم وبين نقابيين اتحاد عمال مصر في عدم تعيين ممثلين لهم في إدارة شئون العاملين.

كما تعرض نقابيون آخرون للتحقيق بسبب تصريحات أدلوا بها عن قياداتهم في موقع العمل، ومن الأمثلة على ذلك إحالة ستة نقابيين بمصلحة الضرائب على المبيعات للتحقيق بسبب تصريحات قالوها للصحافة ونشروها على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

5: عدم الاعتراف بالأختام الرسمية للنقابات المستقلة

تحتاج بعض النقابات المستقلة إلى الاعتراف بأختامها الرسمية لدى جهات تابعة للدولة لإتمام مهامها النقابية، مثال على ذلك يحتاج السائقون إلى مستند من النقابة العامة برسم 180 جنيه سنويا لتجديد الرخصة، وبسبب إحساس قطاع من السائقين في مدينة السادات الصناعية عدم تقديم النقابة العامة خدمات ملائمة لهم قرروا الانضمام للحركة النقابية المستقلة، وبالرغم من انتظامهم في كيان نقابي معترف به من الدولة، وتقتصر اشتراكاته السنوية على 24 جنيه، إلا أنهم واجهوا صعوبات في إدارة المرور بأختام نقابتهم المستقلة كإجراء كاف لتجديد الرخصة.

عيوب هيكلية في التنظيمات الجديد

بالرغم من نجاح قطاعات واسعة من العمالة المصرية في تنظيم نفسها في نقابات مستقلة، إلا أن حادثة تجربة العمل النقابي أظهرت بعض أشكال عدم النضج التنظيمي في تلك النقابات، وهو ما يظهر بوضوح في نظام عمل اتحاد النقابات المستقلة، أول اتحاد نقابي بعد الثورة ويضم مليون ونصف المليون عامل "اتحاد النقابات المستقلة يفتقد لوجود بعض اللجان التنظيمية مثل لجان التفاوض ولجان الإعلام، ولا يوجد شكل واضح لتقسيم العمل داخل هذا الكيان النقابي، ونظام مؤسسي لجمع الاشتراكات ومصادر تمويل الاتحاد" يقول المحامي العمالي خالد علي.

ويظهر الضعف التنظيمي لاتحاد النقابات المستقلة في عدم قدرته على حشد أعداد كبيرة من العمال في بعض الوقفات الاحتجاجية التي يدعو إليها من الأمثلة على ذلك (ضعف الإقبال على المسيرة التي دعا لها الاتحاد للتوجه لمجلس الشعب لتقديم مطالب العمال والفلاحين لأخذها في الاعتبار في التشريعات الجديدة).

كما شرعت دار الخدمات النقابية إلى تأسيس اتحاد جديد للنقابات المستقلة وحاولت اجتذاب قطاع من النقابات المنضمة للاتحاد المستقل، بدلا من توسيع نطاق ضم العمالة غير المنظمة إلى هذا الاتحاد الجديد.

على مستوى النقابات، تعاني بعض النقابات من مصاعب توفير مقر لها بسبب مصاعب التمويل، الأمر الذي يصعب اتمام مهامها التنظيمية على النحو الأمثل.

استهداف النقابيين بالفصل التعسفي

تعرضت قيادات من النقابات العمالية في القطاعين الخاص والحكومي لحالات الفصل والإيقاف عن العمل، خلال السنة الماضية، بسبب نشاطها النقابي، حيث رصد المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 59 حالة فصل تعسفي، ما لا يقل عن 50 حالة منها كانت لأعضاء مجالس إدارة لجان نقابية، والباقيين تم فصلهم بسبب نشاطهم النقابي. وكان العمال المفصولين قد تلقوا تهديدات من أصحاب العمل بتخييرهم بين الاعتراف بعدم شرعية النقابات الجديدة أو الطرد من العمل، وتعد حالات الفصل التي رصدها التقرير مخالفة لقانون النقابات العمالية الحالي، حيث تحمي المادة 48 من القانون العمال من الفصل بسبب نشاطهم النقابي.

كما رصد المركز واقعة إنهاء عقود 200 عامل في منشأة واحدة، علاوة على الاعتداء على العمال بالضرب، واحتجاز بعضهم لتخويفهم، إلى جانب حالات الإحالة للنياحة التأديبية والتي تعرض لها 29 طبيباً لمشاركتهم في الاضراب الذي نظمته الأطباء على مستوى الجمهورية.

كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أصدر قانوناً يجرم الاحتجاجات. نشرت الجريدة الرسمية نص قانون تجريم التظاهر والاحتجاجات، في عددها (١٤ مكرر) الصادر يوم ١٢ أبريل الجاري، تحت اسم "تجريم الاعتداء على حرية العمل وتخريب المنشآت" وذكرت أنه صدر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وبموافقة مجلس الوزراء.

وقد تم استخدام القانون ضد عمال شركة بتروجيت المعتمدين أمام وزارة البترول في يونيو 2011 .



صورة من الوقائع المصرية، عدد 12 ابريل

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

www.ecesr.com

للإطلاع على وتحليل مشروع قانون الحريات النقابية وكذلك مذكرته الإيضاحية، والذي تقدم به كلا من: الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومركز هشام مبارك للقانون، واللجنة المصرية لحماية حقوق العمل، وحملة "معاً" من أجل إطلاق الحريات النقابية، واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية.

برجاء زيارة موقعنا على الروابط التالية:

[مشروع قانون الحريات النقابية](#)

[المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الحريات النقابية](#)